مجانية التعليم العالي في الجزائر: الإشكالية والحلول

محسن الهاشمي خنيش

Mohcen Elhachmi Khanniche

باحث مساعد لدى مختبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية بجامعة الجزائر3 ، وهو أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة البليدة2 . تحصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية برتبة الأول في الدفعة 2012 ، وليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية برتبة الثاني في الدفعة 2009 ، وشهادة الدراسات الاستراتيجية من المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية بالقاهرة . شارك في العديد من الملتقيات الدولية والوطنية حول الظاهرة الإرهابية ، والتعاون الإقليمي ، والتحول الديمقراطي ، والمواطنة في الدول المغاربية .

الملخص التنفيذي

تقدر ميزانية التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بما يقارب 1,5% من الإنفاق الحكومي السنوي ، وتنقسم موازنة البحث العلمي إلى قسمين أساسين : القسم الأول يخصص للخدمات الجامعية بما يفوق 65% أي كل ما يتعلق بالإسكان ، الإطعام ، وتهيئة الأحياء الجامعية إضافة إلى نقل الطلبة ، بينما يغطي القسم الثاني أي حوالي 35% النفقات البيذاغوجية والبحثية ، وهذا لتغطية نفقات ما يزيد عن 1,7 مليون طالب جامعي في مختلف المؤسسات الجامعية الجزائرية .

لا يساهم فواعل البحث العلمي من طلبة وأساتذة في هذه الموازنة ، والتي تعد عمومية بامتياز ، إلا بأقل من 1 دولار سنويا ، هذا ما جعل قطاع التعليم العالي لا يختلف كثيرا عن قطاع التكوين والتعليم الأساسين ، وأفقدته المجانية روح المنافسة والمسؤولية بين فواعله ، حيث أصبح المقعد البيداغوجي في الجامعة حق مكتسب لكل حاصل على الباكالوريا بتخصصات جامعية فقدت حتى مكانها في سوق الشغل ، ليجد الطالب نفسه عاطلا عن العمل رغم حصوله على شهادة جامعية .

تهدف ورقة السياسات إلى وضع خارطة طريق أمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بصفتها ممثل للحكومة ومشرف أول على قطاع التعليم العالي ، وتنطلق الورقة من هدف أساسي هو إخراج القطاع البحثي من سياسة ريعية وإدخاله في عملية تنافسية تقوم على التمويل الذاتي ، وهذا يدفع الجامعة الى الارتباط بسوق العمل من جهة ، ويدخل للكفاءات الجامعية في ميزة تنافسية قائمة على الأفضلية والجودة من جهة أخرى .

وتحاول ورقة السياسات البحث في الإشكالية التالية :

كيف يمكن ترشيد نفقات قطاع التعليم العالي في الجزائر؟

الهدف

- رفع مستوى التنافسية في الجامعة الجزائرية بين الطلبة والباحثين .
- تحسين مستوى الأكاديمي والبحثي لفواعل الجامعة .
- ربط الجامعة بسوق العمل .
- الرفع من استقلالية مؤسسات التعليم العالي .
- خفض النفقات العمومية في مؤسسات التعليم العالي .

<u>الفئة المستهدفة بورقة السياسات :</u> الرئاسة الجزائرية ، البرلمان ، الوزارة الأولى ، والوزارة الوصية .

<u>الفئة المعنية :</u> الطلبة ، الأساتذة ، الباحثين ، موظفي التعليم العالي ، نقابات أساتذة التعليم العالي ، نقابات الباحثين ، نقابات عمال وموظفي التعليم العالي ، المؤسسات الجامعية ، مدارس التعليم العالي ، مخابر البحث .

<u>أهم الأدبيات التي تدرس التغيير في التعليم العالي :</u>

يمكن تلخيص أهم الأدبيات التي تتناول التغيير في قطاع التعليم العالي في الجزائر ، في قسمين رئيسيين هما كالتالي :

- القسم الأول : جودة التعليم العالي :

يتعلق بضمان جودة التعليم العالي وطرق إحقاق قفزة نوعية أو كمية بمؤسسات التعليم العالي في شقيه المادي والمعنوي أو كما وكيفا ، سواء عن طريق استحداث الهيئة الوطنية لجودة التعليم العالي التي تسهر على تقييم مسار الإصلاح في التعليم العالي ، كما قامت باستحداث منهجية للتقييم الذاتي (الداخلي) تشرف عليها هيئة جامعية تمثيلية مستقلة عن كل الفواعل الجامعية ، بالإضافة الى استحداث آلية التقييم الخارجي من قبل هيئات خاصة مستقلة تماما عن الجامعة . وتم تقسيم مجالات جودة التعليم العالي الى [1] :

1 . جودة الإدارة
2 . البرامج التعليمية
3 . جودة التدريس
4 . جودة الأبنية والتجهيزات

1) ياسية سليمة، تطبيق نظام ل م د كأساس لتحقيق الجودة في التعليم العالي. مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، عدد 02، مجلد 03، جامعة تيارت، 2018. ص 230.

كما يعمل هذا القسم على دراسة الإجراءات التي وضعتها وزارة التعليم العالي لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسساتها ضمن مسار اصلاحات التعليم العالي ، بدأ الاهتمام بالجودة بموجب قانون توجيه التعليم العالي في 13-02-2008 الذي كرس لأول مرة امكانية فتح مؤسسات تعليم عالي خاصة ، ضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء اللجنة الوطنية للتقييم .

- القسم الثاني : تمويل التعليم العالي :

تركز بعض الدراسات على مصادر التمويل في قطاع التعليم العالي ويمكن اختصارها فيما يلي [2] :

1 .التمويل الحكومي

2 .التمويل غير الحكومي : ويتلخص في الضرائب والرسوم الخاصة بالتعليم ، القروض ، أقساط التعليم الخاص ، المصادر الخاصة ، المصادر المحلية ، الهبات والتبرعات ، التمويل الذاتي ، المنح والمساعدات الخارجية ، أقساط التعليم المسائي .

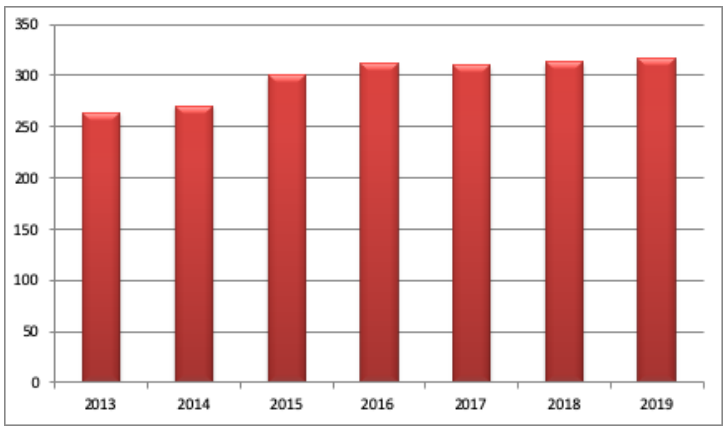

أعمدة بيانية توضح إسهامات الميزانية الحكومية في قطاع التعليم العالي (بالمليار دينار)[3]

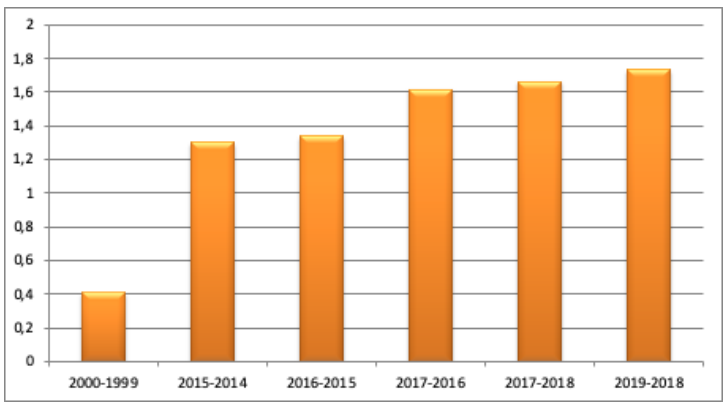

أعمدة بيانية توضح تزايد عدد الطلبة بين 2014-2019 (مليون طالب)[4]

تحاول الدراسة من خلال الاشكال الموضحة أعلاه مقارنة تزايد حجم الطلبة سنويا مع تزايد الانفاق العمومي على قطاع التعليم العالي رغم انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة التقشف وترشيد النفقات نتيجة انخفاض أسعار المحروقات منذ 2014 لكن الميزانية المخصصة للتعليم العالي تظهر في ارتفاع نتيجة التزايد العددي للطلبة الذي يقارب 2 مليون طالب في غضون 2020 . في حين لا تشير المصادر الرسمية وغير الرسمية إلى وجود تمويل غير حكومي ، أكثر من ذلك يشير بعض المبحوثين[5] إلى أن الحكومة الجزائرية ترفض العديد من مصادر التمويل الأجنبي ، وتضع شروط قانونية شبه تعجيزية أمام المؤسسات البحثية التي يمكن ان تحصل على تمويل من الخارج .

الحلول العملية للحد من مجانية التعليم في الجزائر :

يمكن تلخيص الحلول المقدمة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر استعجالية ، متوسطة المدى :

1 . حلول استعجالية :

- رفع نسبة مساهمة الطالب في رسوم التسجيل الجامعي السنوي ، والتي تقدر حاليا بأقل من 0,5 دولار للسنة الجامعية .
- رفع نسبة مساهمة الطالب في رسوم التسجيل في الحي والنقل الجامعيين ، والتي تقدر بأقل من 2 دولار سنويا .
- خوصصة الأحياء الجامعية تدريجيا ، والتي تفوق ميزانيتها 50% من الميزانية المخصصة للتعليم العالي .
- إطلاق نظام المنح مدفوعة التكاليف للطلبة الممتازين ، على أن تجدد سنويا في حال استمرارية التفوق .
- فتح المجال أمام التمويل الخارجي للمنح والبرامج التعليمية الخارجية .
- إطلاق دورات تحسيسية لفائدة تلاميذ المدارس وأوليائهم حول التوجيه الجامعي وعلاقة التخصصات الجامعية والبحثية بسوق الشغل .
- تفعيل مكاتب الربط بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات في سوق الشغل (BLEU) .
- تفعيل المنظومة الجامعية الذكية (DATA centre) التي دخلت حيز الخدمة منذ 2016 بنسبة 20 بالمئة فقط ، من الضروري تفعيلها لتعمل بنسبة 100 بالمئة .
- إعادة بعث المشاريع البحثية والاستثمارية في الجامعة لفائدة الخواص ، أي يمكن للمؤسسات الجامعية تقديم خبرات واستشارات لفائدة الخواص

2) فطيمة الزهرة كياري، تمويل التعليم العالي بين الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة،العدد 4، المجلد 4، جامعة معسكر، ديسمبر 2014. ص115.

3) مقارنة الميزانيات السنوية المنشورة في الجريدة الرسمية.

4) احصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

5) تحاول الورقة الاعتماد على بعض المعطيات الميدانية عن طريق إجراء مقابلات مع بعض الفاعلين في قطاع التعليم العالي.

، على أن تستفيد خزينة المؤسسة الجامعية أو مخبر البحث من الأتعاب .

- تفعيل نظام المسابقات والامتحانات في الجامعة لفائدة القطاعات التكوينية والمهنية والخدماتية الأخرى بمقابل مادي تستفيد منه خزينة الجامعة .
- إلغاء نظام الخدمات الاجتماعية في شكله الحالي وتعويضه بنظام استثماري يصب في مصلحة الفواعل المساهمة .
- رفع من استقلالية المؤسسة الجامعية بما يسمح لها الاستثمار لتمويل احتياجاتها اليومية .
- إعطاء دور تنظيمي ، تقييمي ورقابي لمكاتب الجودة على مستوى الجامعات .
- تفعيل نظام التقييم الداخلي والخارجي .

2 . حلول على المدى المتوسط :

- تفعيل المنظومة القانونية في التعليم العالي التي تنظم العلاقة بين الجامعة وسوق العمل .
- إلغاء التخصصات التي لا تلق طلبا من المترشحين ، وبالتالي توقيف نظام التوجيه الآلي للطلبة إلى تخصصات فقدت مكانها في سوق الشغل .
- تقديم تسهيلات للمستثمرين الخواص لفتح مؤسسات جامعية خاصة قادرة على منافسة الجامعات العمومية .
- فتح المجال امام المؤسسات الجامعية الدولية الراغبة في فتح تخصصات في الجزائر .
- احترام المعايير الدولية في مجال جودة التعليم ومكوناته وفواعله .
- تفعيل نظام تمويل التعليم العالي عن طريق الأقساط البنكية .
- دعم المؤسسات الاقتصادية في تمويل التعليم العالي مقابل عقود عمل للأفراد الموقعون مع المؤسسات .
- توعية المجتمع بضرورة توجيه الأعمال الخيرية ، التبرعات ، الهبات والأوقاف نحو قطاع التعليم العالي وخدماته عوض الاقتصار على بناء المساجد فحسب .
- ادخال الدعم المحلي والإقليمي للمحافظات في الميزانية السنوية للجامعة .

لابد من الإشارة إلى أن التعليم في الجزائر بدأ يتجه نحو الخوصصة انطلاقا من انتشار المدارس الخاصة على المستويات الثلاث (ابتدائي ، متوسط وثانوي)[6] ، وبالتالي يتكون جيل درس في المدرسة الخاصة ولا يعرف المدرسة العمومية ، ومنه تكون لديه قابلية للدراسة في الجامعة الخاصة مع دفع أقساطها المختلفة لكونه ألف دفع اقساط المدرسة أو الدروس الخصوصية التي انتشرت على مدار العشرين سنة الأخيرة كسبيل لتحسين المستوى التعليمي المتدني في المدرسة العمومية .

صحيح أن المدرسة الخاصة منتشرة في الحواضر الكبرى فقط ، أن المدن الصغيرة والقرى لا تعرف كثيرا نظم المدارس الخاصة ، لكن هناك شبه إجماع على الاستعانة بالدروس الخصوصية لتحسين المستوى ،أي ان العائلة الجزائرية لديها "تقبل" لفكرة دفع الأقساط التعليمية من اجل ضمان مستقبل أبنائها ولو على حساب مصاريف الضروريات اليومية .

من جهة أخرى ، يدفع الجزائري نقود باهضة من أجل التعلم في مراكز التكوين المهني التي تقدم شهادات تكوين متخصص مقبول في بعض الدول (فرنسا على وجه الخصوص) . .

وعليه سيتكون جيل جديد يقبل دفع أقساط التعليم العالي مقابل حصوله على تكوين فعال يضمن له مكانا لائقا في سوق الشغل لدى المؤسسات الخاصة التي زاد مستوى الاهتمام بها مقارنة من الوظيف العمومي الذي لازال يدفع أجور زهيدة مقابل منصب شغل دائم .

يمكن الاستخلاص مما تقدم أن خوصصة قطاع التعليم العالي في الجزائر تدريجا يضيف ميزة تنافسية لسوق الشغل ، ويرفع من فعالية العنصر البشري ، ويحسن علاقته بالعملية الانتاجية والخدماتية .

كما تجدر الاشارة إلى أنه لا علاقة لتثمين من التعليم العالي بقطع الطريق أمام الطبقة المتوسطة والضعيفة اقتصاديا ، أو الحيلولة دون استفادتها التعليم العالي ، لكون مجانية التعليم ورغم محاسنها في تكوين إطارات ونخب إلا أنها أثبت قصورها الكبير في العديد من الدول تمكنها من الحفاظ على جودة نوعية للتعليم العالي الذي أمسى في تدهور مستمر وبخدمات رديئة تبتلع أموال طائلة .

6) يوجد ما يزيد عن 300 مؤسسة تعليمية خاصة معتمدة من قبل وزارة التربية الوطنية، في حين يوجد الآلاف من أقسام الدروس الخصوصية التي عجزت الوزارة عن ايجاد حل لهم أو حتى احصائهم. انظر المقال التالي: المدارس الخاصة تكافح من أجل الوجود. https:// correspondents.org/ /2017/10/10